

النائب
إبراهيم منيمنة

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب



بيروت في ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٦

دولة رئيس مجلس النواب

الاستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من نظام مجلس النواب نتوجه الى حضرة وزير الخارجية والمغتربين
بالسؤال الآتي، آمليّن الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب ابراهيم منيمنة

بيروت في ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٦

حضرة وزير الخارجية والمغتربين

السيد يوسف رجي المحترم،

الموضوع: آلية ترشيح الحكومة اللبنانية للمناصب الدولية، ولا سيما المقعد الشاغر في محكمة العدل الدولية والترشيح لعضوية لجنة القانون الدولي.

١_ لم يشغل لبنان في تاريخه مقعداً في محكمة العدل الدولية إلا مرتين، مع القاضي فؤاد عمّون ثم مع القاضي نواف سلام الذي تولّى رئاسة المحكمة. وقد استقال القاضي سلام من رئاسة المحكمة وعضويتها في كانون الثاني ٢٠٢٥ إثر تكليفه تشكيل الحكومة، فشغل مقعده للمدة المتبقية من ولايته والممتدة حتى شباط ٢٠٢٧.

٢_ وحيث إن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (المواد ٤ و ٥ و ٦) يُولي مهمة تسمية المرشحين لعضوية المحكمة إلى المجموعات الوطنية في محكمة التحكيم الدائمة لا إلى الحكومات، ويوصي كل مجموعة، قبل التسمية، باستشارة أعلى هيئة قضائية في البلاد وكليات الحقوق ومعاهدها والأكاديميات الوطنية المعنية بدراسة القانون.

٣_ وحيث إن المعلومات تفيد بأن المجموعة الوطنية اللبنانية في محكمة التحكيم الدائمة قامت بتسمية مرشح مؤهل وفق الأصول، إلا أن هذا الترشيح لم يُرفع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فخر لبنان فرصة المنافسة على المقعد الذي آل إلى مرشح المملكة الأردنية الهاشمية.

٤_ وحيث إن لجنة القانون الدولي، المنشأة عام ١٩٤٧، تتألف من ٣٤ عضواً تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة خمس سنوات من بين المرشحين الذين تسميهم الحكومات، ويشترط نظامها الأساسي في أعضائها أن يكونوا من ذوي الكفاءة المشهود لها في القانون الدولي، وأن يمارسوا مهامهم بصفتهم الشخصية كخبراء مستقلين لا كممثلين لحكوماتهم أو متلقين لتعليماتها.

٥_ وحيث إن المعلومات تفيد بأن الحكومة اختارت الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين السيد عبد الستار عيسى مرشحاً للبنان لعضوية اللجنة، دون فتح باب الترشيح أو الإعلان عن أي معايير أو آلية للاختيار، ودون استشارة الجامعات أو الهيئات القضائية أو الخبراء اللبنانيين في القانون الدولي العاملين في الجامعات والمنظمات والمحاكم الدولية.

٦_ وحيث إن الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين هو، بحكم موقعه، المسؤول الإداري الأول في الوزارة المعنية بإدارة ملفات الترشيحات الدولية ومتابعتها، فإن ترشيحه شخصياً يضعه في موقع المرشح والمشرّف على العملية في آن معاً، ما يطرح إشكالية جدية في تضارب المصالح، ويثير التساؤل حول مدى انسجام موقعه الوظيفي الحالي مع شرط الاستقلالية عن الحكومات الذي يقتضيه عمل اللجنة.

٧_ وحيث إن المادة ١٢ من الدستور تنص على أن لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة، لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة، وإن المناصب الدولية التي يُرشّح لها لبنانيون باسم الدولة تمثّل صورة لبنان في المحافل الدولية، ويقتضي أن يُختار المرشحون إليها وفق معايير الكفاءة والشفافية وتكافؤ الفرص، لا بموجب قرارات تُتخذ في الغرف المغلقة.

وحيث إن الدولة، متمثلةً بوزير الخارجية والمغتربين، مسؤولة عن إحالة الترشيحات إلى المراجع الدولية المختصة ومتابعتها، وعن ضمان سلامة الأصول المتبعة فيها.

وبناء لما تقدّم،

نتوجه إلى حضرة وزير الخارجية والمغتربين بالأسئلة التالية :

١_ هل تلقّت وزارة الخارجية والمغتربين من المجموعة الوطنية اللبنانية في محكمة التحكيم الدائمة تسمية مرشح للمقعد الذي شغل في محكمة العدل الدولية؟ ومتى؟ ولماذا لم تُحل هذه التسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضمن المهلة المحددة؟

٢_ هل أبرمت الحكومة أو الوزارة أي تفاهم لتبادل الدعم مع المملكة الأردنية الهاشمية أو مع أي دولة أخرى أدّى إلى التخلّي عن المنافسة على هذا المقعد؟ وما هي مضامينه؟

٣_ ما هي الآلية التي اعتمدت لاختيار الأمين العام للوزارة مرشحاً لعضوية لجنة القانون الدولي؟ وهل صدر بذلك قرار من مجلس الوزراء، وما رقمه وتاريخه؟ ولماذا لم يُفتح باب الترشيح ولم تُعلن معايير الاختيار؟

٤_ ما هي التدابير المتخذة لمعالجة تضارب المصالح الناتج عن ترشيح الأمين العام للوزارة، ولا سيما لجهة إدارة حملة الترشيح واستعمال موارد الوزارة والبعثات الدبلوماسية فيها؟ وكيف يتوافق موقعه الوظيفي مع شرط الاستقلالية في عضوية اللجنة؟

٥_ هل تعتزم الوزارة اعتماد آلية شفافة وموحدة للترشيح إلى المناصب الدولية، تقوم على الإعلان العلني عن الشغور، ونشر معايير الاختيار، وتشكيل لجنة مستقلة تضم قضاة وأكاديميين، ونشر لائحة المرشحين المؤهلين؟ ومتى؟

٦_ نطلب تزويدنا بلائحة بجميع الترشيحات التي قدّمتها الحكومة الحالية لمناصب في المنظمات والهيئات الدولية منذ تشكيلها، مع بيان الآلية المتبعة في كل منها.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب ابراهيم منيمنة

